

Distr.: General
6 April 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السابعة والسبعون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15:00

الرئيسة: السيدة آل ثاني (نائبة الرئيس) (قطر)

المحتويات

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقرر والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى:
Chief of the Documents Management Section (dms@un.org)

والمحاضر المصوّبة سيعاد إصدارها إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

22-24096 (A)



الجماعية، هي السبيل الوحيد لحل النزاعات وصون السلم والأمن الدوليين. ومن المأمول فيه أن تكون خطورة الحالة الراهنة حافزا نحن في أمس الحاجة إليه لإيجاد حلول لبعض المسائل التي طال عليها الزمن والمتعلقة بالسلم والأمن الدوليين الوارد وصفها في التقرير. وينبغي النظر إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، التي ستعقد في عام 2024، نظرتنا إلى فرصة ثمينة سحت لنا لمناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن العالميان ولإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

2 - السيدة نوروز (أذربيجان): تكلمت باسم حركة عدم الانحياز، فقالت إن بسط السلم والازدهار في العالم وإقامة نظام عالمي عادل ومنصف، بناء على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، كانا دائما في صلب أهداف الحركة. وخلال مؤتمر القمة الثامن عشر لحركة عدم الانحياز، الذي عقد في باكو في تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكد رؤساء الدول والحكومات من جديد أن الديمقراطية قيمة عالمية تستند إلى إرادة الشعوب المعرب عنها بحرية في تحديد أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأكدوا مجددا أنه رغم أن جميع الديمقراطيات تتقاسم سمات مشتركة، فإنه لا يوجد نموذج وحيد للديمقراطية. وأكدوا مجددا أيضا ضرورة احترام السيادة والحق في تقرير المصير ورفض أي محاولة لكسر النظم الدستورية والديمقراطية القائمة بصورة مشروعة. وأعربوا أيضا عن اقتناعهم بأن التعاون الدولي من أجل إشاعة الديمقراطية، على أساس احترام المبادئ الواردة في الميثاق، ومبادئ الشفافية، والنزاهة، وعدم الانتقائية والشمولية، يمكن أن يسهم في تقوية دعائم الديمقراطية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

3 - وشددت الحركة على الحق الأساسي غير القابل للتصرف لجميع الشعوب في تقرير المصير، لا سيما في جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي والأقاليم الواقعة تحت احتلال أجنبي. فممارسة تقرير المصير من قبل الشعوب الراضحة تحت احتلال أجنبي لا تزال مشروعة وأساسية. وإن التقيد الصارم بمبادئ القانون الدولي والوفاء بحسن نية بالالتزامات التي تأخذها الدول على عاتقها يكتسيان بأهمية قصوى لصون السلم والأمن الدوليين.

4 - السيد بوفيدا برينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن بلده مدافع قوي عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وعن إقامة نظام دولي ديمقراطي قوامه المساواة والعدل والإنصاف حقا ولا يعطي امتيازات للأقوياء اقتصاديا وتأمين التنمية والسلم للجميع. وشجبت فنزويلا في محافل دولية متعددة زيادة النزعة الانفرادية التي تهدف إلى

نظرا لغياب السيد بلانكو كوندني (الجمهورية الدومينيكية)، تولت رئاسة الجلسة السيدة آل ثاني (قطر)، نائبة الرئيس.

افتتحت الجلسة الساعة 15:00.

البند 68 من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (تابع) (A/77/40)
و A/77/44 و A/77/228 و A/77/230 و A/77/231
و A/77/279 و A/77/289 و A/77/344

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)
(A/77/48) و A/77/56 و A/77/139 و A/77/157
و A/77/160 و A/77/162 و A/77/163 و A/77/167
و A/77/169 و A/77/170 و A/77/171 و A/77/172
و A/77/173 و A/77/174 و A/77/177 و A/77/178
و A/77/180 و A/77/182 و A/77/183 و A/77/189
و A/77/190 و A/77/196 و A/77/197 و A/77/199
و A/77/201 و A/77/202 و A/77/203 و A/77/205
و A/77/212 و A/77/226 و A/77/235 و A/77/238
و A/77/239 و A/77/245 و A/77/246 و A/77/248
و A/77/262 و A/77/262/Corr.1 و A/77/270
و A/77/274 و A/77/284 و A/77/287 و A/77/288
و A/77/290 و A/77/296 و A/77/324 و A/77/345
و A/77/357 و A/77/364 و A/77/487

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/77/149) و A/77/168
و A/77/181 و A/77/195 و A/77/220 و A/77/227
و A/77/247 و A/77/255 و A/77/311 و A/77/328
و A/77/356

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها (تابع) (A/77/36)

1 - السيد سيوانيانا (الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف): عرض تقريره (A/HRC/51/32) الذي أحاله الأمين العام في مذكرته (A/77/180)، فقال إن تعددية الأطراف من خلال الحوار والدبلوماسية والتفاوض والشمول، وبناء على المسؤولية

- 8 - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن وفد بلده يشدد على أهمية دور الأمم المتحدة في الترويج لنظام دولي عادل وديمقراطي ومنصف يستجيب للمطالبات بالسلام والتنمية المستدامة وتحقيق العدالة لجميع شعوب العالم. وينبغي لهذا النظام أن يعزز التقيد الصارم بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأن يعزز العمل المتعدد الأطراف لمواجهة التحديات الراهنة. وارتأى أن الحفاظ على مركزية الأمم المتحدة بالنسبة للنظام الدولي أمر بالغ الأهمية، حيث إن المنظمة تصون الكرامة الفطرية لجميع البشر عن طريق منع الحروب، وبناء السلام الدائم، وإشاعة العدالة الاجتماعية والاقتصادية، والحفاظ على الكوكب، والعمل بروح التضامن في أوقات الكوارث.
- 9 - وأضاف قائلاً إن الجزائر تؤمن إيماناً راسخاً بأهمية العدالة والتعاون في العلاقات الدولية وأن المصالح الوطنية الضيقة ينبغي ألا تشكل أساس العلاقات بين الأمم والبلدان. ولذلك فإن الجزائر ما برحت تدعو إلى إقامة نظام اقتصادي جديد يمكن جميع البلدان والشعوب من تحقيق التنمية المستدامة. وطلب إلى الخبير المستقل أن يوضح رأيه في لزوم إصلاح مجلس الأمن وتنشيط الجمعية العامة من أجل إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وتساءل أيضاً عما يمكن للأمم المتحدة أن تفعله كذلك لتشجيع إقامة نظام ديمقراطي ومنصف.
- 10 - السيدة يو كايلي (الصين): قالت إن وجود نظام ديمقراطي ومنصف أمر بالغ الأهمية للترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى ممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، والترويج لإقامة نظام دولي أكثر عدلاً، وتشجيع تقديم ضمانات قوية للتمتع بحقوق الإنسان. واعتبر تعددية الأطراف جوهر النظام الدولي الحالي وأسلوباً فعالاً لتحقيق السلام والتنمية. وروجت الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى، لأسباب سياسية، معلومات كاذبة عن بلدان أخرى، وتدخلت تعسفاً في شؤون الدول بذريعة حقوق الإنسان، وفرضت تدابير قسرية انفرادية انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض الهيمنة وسياسة الكتل وأن يقاوم فرض جزاءات بصورة أحادية وتسييس قضايا حقوق الإنسان واستغلالها. والصين مستعدة للعمل مع بقية دول العالم لصون القيم المشتركة للسلام والتنمية والإنصاف والعدالة والديمقراطية والحرية للشعبية جمعاء.
- 11 - السيد سيوانيانا (الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف): قال إن تعددية الأطراف مهمة للتغلب على التحديات العالمية. وعندما يتحد العالم ويتحدث بصوت واحد، يمكنه التغلب على تحديات مثل جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وتقويض النظام الدولي وتعددية الأطراف ومنظومة الأمم المتحدة ككل، من أجل فرض رؤية مهيمنة تقوم على القوة العسكرية والاقتصادية والمالية. وهذه مفاهيم عفا عليها الزمن، ورغم أنها تتسبب بأزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية في العالم، فإنها مفاهيم رائجة في أوساط معينة. وقد ألحقت أضراراً جسيمة بالحوار السياسي والتعاون الدولي في السنوات الأخيرة، مما أثر تأثيراً خطيراً على النمو الاقتصادي العالمي والتنمية المستدامة للبلدان النامية على وجه الخصوص.
- 5 - وبتقشي أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، تفاقمت هذه الاتجاهات، فضلاً عن القومية اللقاحية وتزايد التدابير القسرية الانفرادية التي فرضت على بلدان معينة لأغراض سياسية. وأثرت هذه التدابير بشكل أكبر على السكان الذين يحتمل أن يكونوا أكثر عرضة للأذى، مما أعاق الحصول على السلع والخدمات الأساسية مثل الأغذية والأدوية واللقاحات والوقود. وفي الوقت ذاته، شاع التقليل من قيمة ثقافة السلام، مع الترويج لحمل السلاح من قبل المدنيين وللاستثنائية العرقية والأيدولوجيات الفاشية، وهذا هدد في نهاية المطاف التماسك الاجتماعي والدولي.
- 6 - وأشار إلى المقترحات التي قدمت في اللجنة لإصدار إعلانات بشأن الحق في التنمية، والتضامن الدولي، وبشأن النهج المتبع إزاء الجوائح. وشُجِب الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان. وقال إن وفد بلده يطلب إلى الخبير المستقل أن يعطي رأيه في هذه المقترحات وكيف يمكنه استخدامها ولايته للنهوض بها.
- 7 - السيد فاليدو مارتينيز (كوبا): قال إن هناك حاجة ملحة إلى بناء نظام دولي أكثر ديمقراطية وإنصافاً، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تعددية الأطراف والتعاون والتضامن الدوليين، لا سيما تجاه البلدان النامية. وأدى التأثير غير المتناسب لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على البلدان النامية إلى زيادة فجوة عدم المساواة بين البلدان وداخلها. بيد أن النظام الدولي الجديد الأكثر ديمقراطية وإنصافاً سيظل طويلاً ما دامت هناك تدابير قسرية انفرادية. وهذه التدابير تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتعمق التنمية المستدامة. ومن الأمثلة على ذلك حالة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من ستة عقود، والذي ازداد خلال الجائحة. وحثت كوبا الخبير المستقل على مواصلة دراسة أثر التدابير القسرية الانفرادية على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

وتغير المناخ. وينبغي لوفد فنزويلا أن يغتنم فرصة انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيشهد فرصة لدراسة قضايا السلم والأمن العالميين ومدى تقيد الدول الأعضاء بميثاق الأمم المتحدة. وسيتيح مؤتمر القمة المعني بالمستقبل أيضا فرصة لدراسة المسائل الأخرى التي تتطلب حولا جماعية وحاسمة، مثل الحق في تقرير المصير. ولا يمكن أبدا أن تكون النزعة الانفردية حلا لمشكلة الحرمان من تقرير المصير، لأنها تؤدي إلى الانقسام والنزاع. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول الأعضاء أن تنظر بجديّة في فرض حظر عالمي على استخدام الأسلحة النووية، لأنها لا تزال تشكل تهديدا للبشرية.

12 - ودعا الدول الأعضاء إلى تأكيد مواقفها من خلال الجمعية العامة، التي لا تزال أهم هيئة على وجه الأرض. ولا يجوز لدولة واحدة، مهما بلغت قوتها الاقتصادية أو السياسية، أن تلتف على قرارات الجمعية العامة. وينبغي للدول الأعضاء أن تكفل ممارسة تعددية الأطراف وأن تعيد النظر في بعض التحديات، مثل استخدام حق النقض من قبل أعضاء معينين في مجلس الأمن. وعندما يُستخدم حق النقض هذا، ينبغي للجمعية العامة أن تؤكد نفسها وأن ترفع صوتها عاليا لأن من المهم أن يؤدي مجلس الأمن دوره الصحيح. وعندما تتدلع نزاعات، مثل النزاع في أوكرانيا، ينبغي لمجلس الأمن والجمعية العامة أن يقدموا حولا. وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، ينبغي للجمعية العامة أن تناقش أفضل السبل لجعل هذه الهيئة أكثر ديمقراطية وتمثيلا واستجابة للاحتياجات العالمية.

15 - **السيدة باناكين إيليل (الكاميرون):** قالت إن أهم غرض من الضرائب هو جمع الموارد حتى تتمكن الحكومات من تقديم الخدمات العامة الأساسية. والضرائب التي تجبها من الشركات الأجنبية هي مصدر مهم للإيرادات لبلد مثل الكاميرون. ولكن مما يؤسف له أن الأفراد والشركات التجارية كثيرا ما يهملون الإعلان عن ما لديهم من أموال أو ينقلونها لأغراض التهرب الضريبي أو غسل الأموال، مما يؤثر على قدرة الحكومة على تمويل المدارس والإسكان والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية وإنفاذ القانون والمحاكم. ويوافق وفد الكاميرون على ما قالتها الخبيرة المستقلة بأن التعاون والمساعدة الدوليين سيكونان بالغين الأهمية من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

13 - **السيدة وارين (الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية):** عرضت تقريرها (A/77/169)، فقالت إن البلدان تخسر سنويا إيرادات تقدر قيمتها بنحو 483 بليون دولار بسبب إساءة استخدام ضرائب الشركات عبر الحدود والتجاوزات الضريبية الخارجية من جانب الأفراد الأثرياء. وهذه الخسائر في الإيرادات الخاضعة للضريبة تقلل من مجموع الموارد المتاحة للاستثمار في الخدمات العامة وتعوق أعمال حقوق الإنسان وتؤثر على البلدان في شمال العالم وجنوبه على حد سواء.

16 - **وتؤيد الكاميرون إنشاء هيئة عالمية مسؤولة عن التفاوض على اتفاقية دولية للأمم المتحدة بشأن المسائل الضريبية.** وطلبت إلى الخبيرة المستقلة أن تعطي أفكارها عن الأثر المحتمل لهذه الاتفاقية على الهيكل المالي الدولي وعلى تمويل التنمية. وسألت أيضا عن رأي الخبيرة المستقلة في المناقشة المتعلقة بالولاية القضائية الحصرية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات الدولية.

14 - **السيدة بروسارد (كوبا):** قالت إن إعادة توزيع الثروة التي تجنيها اقتصادات متزايدة الترابط، واستخدام تلك الثروة لتعزيز حقوق الإنسان والقضاء على الفقر وعدم المساواة، مسألتان بعيدتا الأثر. ولا يمكن إنكار أثر الديون الخارجية على حقوق الإنسان، لا سيما

17 - **السيدة زينتشينكو (الاتحاد الروسي):** قالت إن وفد بلدها يتفق مع الملاحظة الواردة في تقرير الخبيرة المستقلة بأن الخسائر في الإيرادات الخاضعة للضريبة، بما في ذلك الخسائر الناجمة عن التهرب الضريبي وغسل الأموال، تقلل من الموارد المتاحة للدول للوفاء بالتزاماتها الاجتماعية، بما في ذلك في مجالات الرعاية الصحية والإسكان والرعاية الاجتماعية والبناء والنقل والتعليم وإنفاذ القانون. ويعرب الوفد الروسي أيضا عن تقديره لاهتمام الخبيرة المستقلة

حكومية دولية سيساعد على دفع عجلة المناقشات بشأن المعايير المالية الدولية الجديدة وبشأن وضع اتفاقية ضريبية دولية.

21 - السيدة يو كايلي (الصين): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء المسائل التي تواجه البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، التي سلط التقرير الضوء عليها، مثل التدفقات المالية غير المشروعة وضائقة الديون. وعكس تأثير مرض فيروس كورونا المكاسب التي حققها العالم، وأعاق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأدى إلى تقادم أوجه عدم المساواة في البلدان وبين بلد وآخر. ولا بد من اتخاذ مبادرات سليمة وفعالة لتعزيز التعافي بعد الجائحة ومعالجة أوجه عدم المساواة لكي يتمتع الناس في البلدان النامية بحقوق الإنسان، لا سيما بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ووفاء لمبادئ العمل المشترك والتفاهم العادل للأعباء، قدمت الصين المساعدة إلى البلدان النامية لتساعدها على تذليل الصعوبات التي تواجهها. واحتلت الصين المرتبة الأولى بين بلدان مجموعة العشرين في حجم خدمة الديون المعلقة. وينبغي للبلدان والمؤسسات المتعددة الأطراف أيضاً أن تفعل أكثر مما فعلت لتقديم مساهمات عملية تخفف بها عبء الديون عن كاهل البلدان النامية. وتؤيد الصين الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتعزيز التعاون ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة بصورة لا لبس فيها. وتحت البلدان المعنية على الوفاء بحسن نية وبفعالية بالتزاماتها الدولية والتعجيل بإعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية دون شروط حتى لا تصبح ملاذات آمنة للجرائم العابرة للحدود والأموال غير المشروعة.

22 - السيدة دابو ندياي (مالي): قالت إن وفد بلدها يود أن يفهم الصلة بين الضرائب والفساد لأن الفساد آفة تقوض أيضاً الترويج لحقوق الإنسان. وما الصلة التي تراها الخبرة المستقلة بين هاتين المشكلتين المترابطتين؟ وأضافت إن وفد بلدها يود أيضاً أن يعرف كيف ستسهم المبادرات الضريبية التي اقترحتها الخبرة المستقلة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

23 - السيدة وارينس (الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية): قالت إنها أدركت عندما كانت تعد تقريرها أن هناك عناصر مختلفة تهم بلدان مختلفة. وكانت محاولة تركيب العناصر الواحد مع الآخر أشبه بتركيب قطع أحجية: ففي بعض الأحيان تتركب القطع مع بعضها البعض وأحياناً لا تتركب.

بالموضوع الهام المتمثل في التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة، ويعرب عن رغبته في ضم صوته إلى ندائها الموجه إلى الدول للتعاون على نطاق عالمي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.

18 - ولفتت الانتباه إلى التوصيات الواردة في التقرير فيما يتعلق بصياغة اتفاق عالمي بشأن الضرائب، وإنشاء هيئة ضريبية عالمية ونظام متعدد الأطراف للشفافية الضريبية، ثم قالت إن هذه المبادرات ينبغي أن تضطلع بها آليات متخصصة في إنفاذ القانون ويحتمل أن تكون قد اضطلعت بأنشطة تحقيقية وعملية في هذا الصدد. وينبغي للخبرة المستقلة أن تنظر في فتح تحقيق في الممارسة غير القانونية للبلدان الغربية المتمثلة في تجميد احتياطات الذهب وغيرها من أموال دول ثالثة، لأنه سيكون من المفيد تقييم أثر هذه الإجراءات على ممارسة حقوق الإنسان ووفاء الحكومات بالتزاماتها الاجتماعية. وارتأت أن الحالات التي تجبر فيها الدول الغربية دولاً من الناحية الفنية على إعلان إفلاسها لأنها غير قادرة على خدمة ديونها نتيجة لتجميد احتياطات الدولة هي حالات ذات أهمية خاصة.

19 - السيد صحراوي (الجزائر): قال إن الديون الخارجية قضية ملحة بالنسبة للاقتصادات الوطنية، لأنها تعوق قدرة الدول على ضمان تمتع جميع مواطنيها بحقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لعيش حياة كريمة. والاستقلال الاقتصادي للدول تقوضه الحاجة إلى الوفاء بشروط الدائنين. ولهذه الأسباب، سددت الجزائر ديونها الخارجية مقدماً. علاوة على ذلك، فإنها محت الديون المستحقة لها على عدد من البلدان، لا سيما البلدان الأفريقية، لتمكينها من تحسين أوضاعها الاقتصادية.

20 - وأضاف قائلاً إن العالم بات يدرك خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) المخاطر التي تشكلها الديون الخارجية. بيد أن إعادة جدولة الديون ليست حلاً نهائياً بل إنها تؤخر أزمة الديون فقط. وقد حان الوقت لإعادة النظر في الهيكل المالي العالمي وضمان تعاون أفضل بناء على الشفافية والإنصاف. وتكافح البلدان، لا سيما في العالم النامي، لاسترداد أموالها المسروقة. وتساءل كيف يمكن لإنشاء هيئة ضريبية عالمية أن يسهم في التغلب على هذه الحالة، وعماً إذا كان رفض التعاون في هذا الصدد يمكن اعتباره انتهاكاً لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، تساءل عما إذا كان رفع مستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى مستوى هيئة

24 - وفي مطلع عام 2022، كتبت هي ومقررون خاصون آخرون رسالة إلى الولايات المتحدة بشأن تجميد الاحتياطيات المصرفية في أفغانستان. وقد لاحظوا أن البلدان الخاضعة لجزاء انفرادية لا تملك أصولاً كافية لسداد ديونها أو حتى في بعض الأحيان لسداد رسوم عضويتها. ومنعهم نقص الأموال من الانخراط حتى في تكتلات إقليمية، بسبب تحديد أولويات الموارد وكيفية إنفاقها. وقالت إن وضع البلدان في موقف تضطر فيه إلى إجراء مقايضات يتسبب في عدم الاستقرار وزيادة الضعف، بما في ذلك في وقت لا تزال فيه البلدان تمر بأزمة مرض فيروس كورونا.

29 - ومضت قائلة إن أقل البلدان نمواً تمر بوقت عصيب للغاية، وأُعربت عن دهشتها من الصك الضريبي المتعدد الأطراف لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الذي وصف بأنه حل ممكن، ولكن لم يكن هناك بلد واحد من أقل البلدان نمواً جزءاً من هذه المحادثة. ومن المهم فهم ذلك والتأمل فيه، لأن أقل البلدان نمواً إن لم تكن كلها مشمولة فيها، فما هي القيمة المضافة لهذا الحيز بالذات؟

30 - وارتأت أن التحدي الأكبر الذي كان يواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أعقاب الانتكاسة الهائلة من جراء مرض فيروس كورونا هو الافتقار إلى موارد يمكن الوصول إليها، وموارد مالية لإعمال حقوق الإنسان. ويلزم للمجتمع الدولي أن يتكاتف للتأكد من أن هذه الموارد موجهة تحديداً إلى أفقر الناس في العالم.

31 - السيدة هوبنهايم (رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال): قالت إن الفريق العامل ناقش في تقريره (A/77/201) الآثار المترتبة على الأنشطة السياسية التي تضطلع بها الأعمال التجارية، وهي تسعى إلى التمييز بين أساليب المشاركة السياسية المسؤولة والتي تحترم الحقوق للشركات والأساليب التي يحتمل أن تؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان تتصل بالأعمال التجارية. وتوضح المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان: تنفيذ إطار الأمم المتحدة المعنون "الحماية والاحترام والانتصاف" واجبات ومسؤوليات الدول والأعمال التجارية فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للشركات، وهي مورد أساسي لضمان احترام الحقوق في هذا الصدد. ويلزم أن تكون مشاركة القطاع الخاص في مجالات صنع السياسات شفافة ومسؤولة، لأن الأعمال التجارية عندما تدعم سياسات متعارضة مع احترام حقوق الإنسان ولا ترضى رقابة كافية، فإنها تجازف مجازفة كبيرة بإلحاق أضرار جسيمة بحقوق الإنسان للأفراد والمجتمعات. وعلى غرار جميع الجوانب الأخرى للعمليات التجارية، فإن للمشاركة السياسية للشركات تأثير على حقوق الإنسان، وكجزء من مسؤولياتها في بذل العناية الواجبة، ينبغي للشركات أن تدرس مسألة التقاطع بين مشاركتها السياسية وحقوق الإنسان. ويتعين على الأعمال التجارية والحكومات أن تحدد الآثار السلبية المحتملة لقراراتها، وأن تتخذ خطوات للوقاية من المخاطر وتخفيف حدتها، وأن تقيم الخيارات البديلة في الوقت ذاته.

25 - وبالإضافة إلى الديون العامة، ركب العديد من البلدان ديونا خاصة على أنفسها بأسعار فائدة تستند إلى التقدير الائتماني الذي تستخدمه وكالات تقدير الجدارة الائتمانية الخاصة. ويتمثل السؤال الكبير فيما إذا كان يجوز السماح لكيان خاص بتقييم بلد من البلدان. وهل ينبغي أن يكون هذا هو الدليل الذي أُجيز له أن يحدد سعر الفائدة الذي يتعين على الدولة دفعه؟ ويجب أن يتحول العديد من القضايا المتعلقة بالتفريق بين الخاص والعام إلى ميادين عامة حيث يمكن مناقشتها علانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن إنشاء هيئة عالمية مسؤولة عن التفاوض على اتفاقية دولية للأمم المتحدة بشأن المسائل الضريبية من شأنه أن يحسن الديمقراطية في العالم.

26 - وأشارت إلى أنها تقوم حالياً بصياغة مبادئ توجيهية بشأن إعادة أصول الدول إلى أوطانها، وستقدم هذه المبادئ إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2023. ويلزم أن تكون إعادة أصول الدول غير مشروطة. والسيطرة والسلطة المسندتان إلى إعادة أصول الدول إلى أوطانها لا ينبغي أن تكونا متاحيتين لدول تقوض حقوق الإنسان.

27 - وذكرت أنها ستقدم تقريراً عن الأنظمة الرقمية إلى مجلس حقوق الإنسان في آذار/مارس 2023. وثمة دول تتخفف قيمة عملاتها بوتيرة لا تصدق ويضارب مواطنوها بالعملات الرقمية التي تتخفف قيمتها بمعدل أقل. وفجأة، بات لنظام كامل لغسل الأموال دور مؤثر بفعل الأنظمة الرقمية وهو يسبب قلقاً ولكن سينتهي به الأمر أيضاً إلى تقيؤ قدرة الدول على توفير الموارد لإعمال الحقوق.

28 - واستدركت قائلة إن إعادة جدولة الديون ليست حلاً نهائياً بل إنها تؤخر أزمة الديون فقط. وثمة ما يقرب من 14 بلداً في العالم ستفرض على قروضها رسوم إضافية بنسبة 3 في المائة، مما سيضعف مقدار ديونها بشكل لا يصدق. ورغم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد انتهت في بعض بقاع العالم، فإنها

يختطه الفريق العامل إزاء جميع أصحاب المصلحة في تقييم الإجراءات التي تتخذها الأعمال التجارية والحكومات، ويؤيد بصورة عملية الجهود الرامية إلى تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بوصفها أول معيار متفق عليه دوليا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية والتصدي لها. وسبق لبعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي اعتماد قواعد وطنية للعناية الواجبة، والمناقشات جارية بشأن أمر توجيهي مقترح للاتحاد الأوروبي بشأن العناية الواجبة المتعلقة باستدامة الشركات. ورحب وفد بلده بتأكيد التقرير على مشاركة الشركات في العمليات السياسية وأثار هذه الأنشطة على حقوق الإنسان. ومن المهم إجراء مشاورات جدية مع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر وإشراكهم في عمليات صنع القرار السياسي، لأن الأعمال التجارية وممثليها يمكن أن يزودوا الحكومات بمعلومات قيمة. وارتأى أن هناك حاجة إلى كفاءة شفافية هذه الالتزامات، تمشيا مع المسؤولية عن احترام حقوق الإنسان، معربا عن ترحيبه بأي معلومات عن كيف يمكن للدول أن تكون أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق توازن بين التدابير التنظيمية وصكوك القانون غير الملزم.

35 - السيدة بوزيد (المغرب): قالت إن وفد بلدها أحاط علما بأن القطاع الخاص صاحب مصلحة هام، يمكن أن تكون مشاركته في العمليات السياسية مثمرة. وسنت الحكومات لوائح جديدة يمكن أن تؤثر على الأعمال التجارية، وغالبا ما اتخذ القادة السياسيون قرارات تؤثر على قوانين العمل والضرائب، والتي تؤثر بدورها على الأعمال التجارية. ولذلك يمكن للشركات أن تلعب دورا في وضع وتنفيذ اللوائح والسياسات. وأعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة أفضل الممارسات لتعزيز بناء القدرات وضمان التدريب المستمر لمديري الأعمال والموظفين، الذين قد لا يتمكنون من المشاركة بفعالية في السياسة. علاوة على ذلك، رحبت بأي توصيات بشأن كيفية فصل أرباح الأعمال التجارية عن المشاركة في السياسة، مع الحفاظ على مصداقية الشركات والحياد السياسي.

36 - السيدة غارسيا (لكسمبرغ): قالت إن وفد بلدها يعتقد أن الدول يقع على عاتقها التزام بكفاءة أن تظل المشاركات السياسية للأعمال التجارية شفافة في إطار واجبها بحماية حقوق الإنسان. ومن أجل تنظيم ممارسات التأثير على صناعات القرار، اعتمد برلمان لكسمبرغ سجلا للشفافية، وهو متاح لعموم الناس ويشترط التسجيل المسبق لأي اتصال مع أشخاص من خارج البرلمان يسعون إلى التأثير على

32 - وعبر المناطق الجغرافية والصناعات، لم تفعل الدول والمؤسسات المتعددة الأطراف ما يكفي لكفالة أن توائم الشركات أنشطة المشاركة السياسية التي تقوم بها مع مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وفي سياق مشابه، فشلت الأعمال التجارية إلى حد كبير في إجراء تقييم واف لأثار أنشطتها السياسية على حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات لمنع الأضرار المرتبطة بها وتخفيفها ومعالجتها. وهذه الأضرار موثقة توثيقا جيدا وعلى نطاق واسع، وهي تقع في صناعات مختلفة في جميع أنحاء العالم، نتيجة لخصخصة الخدمات العامة؛ وعدم وجود سبل انتصاف لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالأعمال التجارية؛ وضعف اللوائح وإنفاذ أطر حماية البيئة وحقوق العمال؛ وإضعاف المؤسسات والعمليات الديمقراطية.

33 - وتضمنت المشاركة السياسية للشركات عدة أنواع من الأنشطة التي تقوم بها العمال التجارية للتأثير على صانعي السياسات والعمليات السياسية، والأوساط الأكاديمية والعلوم، والسرديات العامة حول القضايا السياسية، والسلطة القضائية. ويمكن أن تكون لهذه الأنشطة تطبيقات مشروعة، ولكنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى انتهاكات لحقوق الإنسان عندما تنفذ بطريقة غير مسؤولة. وفي بعض الحالات، تجاهلت الشركات عن عمد المخاطر التي ترتبها المشاركة السياسية على حقوق الإنسان وذلك خدمة لمصالحها الخاصة. وفي حالات أخرى، لم تكن تدرك حقا ما يترتب على أنشطتها السياسية من آثار في مجال حقوق الإنسان لأنها لم تبذل العناية الواجبة في هذه المسألة. وبعد استكشاف أفضل الممارسات في مجال المشاركة السياسية للشركات والسبل التي يمكن أن تؤدي بها هذه المشاركة إلى إلحاق أضرار بحقوق الإنسان في غياب العناية الواجبة الكافية، أوصى الفريق العامل بأن تقوم الدول بما يلي: تثقيف المؤسسات التجارية بشأن الحاجة إلى بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛ وسن تشريعات إلزامية بشأن بذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان تنطبق على قطاع الشركات؛ وسن تشريع يلزم المؤثرين على صناعات القرار بالتسجيل ووضع شروط الإفصاح؛ وكفالة إجراء مشاورات متوازنة مع جميع أصحاب المصلحة أثناء عمليات صنع السياسات؛ وسن قوانين تتعلق بتضارب المصالح وغيرها من أنظمة الإفصاح عن الأصول للمسؤولين والمنظمين الحكوميين. وستتابع في وقت لاحق عملية النظر في التوصيات المتعلقة بالأعمال التجارية.

34 - السيد فوراكس (مثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه يرحبون بالنهج الشامل الذي

39 - السيدة مهيا (سويسرا): قالت إن وفد بلدها يود أن يعرف ما إذا كان قد تم التخطيط لأية أنشطة محددة لتعزيز تبادل أفضل الممارسات لضمان أن تكون المشاركات السياسية للأعمال التجارية متوافقة مع المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون أي مشاركة سياسية من جانب الأعمال التجارية، سواء كانت مشروعة أم لا، متوافقة مع مسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، تحتاج الدول إلى حماية استقلالها من أي تأثير غير لائق لكي تقوم بواجبها في حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك في الأنشطة التجارية. وينبغي تجنب تضارب المصالح وتوخي أقصى قدر من الشفافية في عملية صنع القرار السياسي. وأشارت إلى أن حكومة بلدها اعتمدت استراتيجية لمكافحة الفساد تتضمن تدابير تهدف إلى تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار السياسي وتجنب تضارب المصالح. وشجعت سويسرا خبراء حقوق الإنسان ومكافحة الفساد على تبادل معارفهم وخبراتهم، بغية التعرف على الصكوك الدولية وكيفية استخدامها.

40 - السيد فينانسيو غيرا (البرتغال): قال إن وفد بلده مستعد للمشاركة البناءة في المفاوضات الجارية من أجل وضع صك جديد ملزم قانوناً بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وقد زادت العولمة والرقمنة والنزاع من خطر انتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بأنشطة الأعمال التجارية، وارتأى أن الصك الملزم قانوناً سيكون فعالاً في منع هذه الانتهاكات أو كفالة المساءلة والانتصاف للضحايا عند وقوع هذه الانتهاكات. ولا تزال المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تؤدي دوراً حاسماً في وضع المعايير العالمية وهي التي ألهمت البرتغال بوضع أول خطة عمل وطنية لها على الإطلاق. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بتقرير الفريق العامل وموافقته على أنه ينبغي للأعمال التجارية أن تمارس العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان عند الانخراط في المجال السياسي، وذلك بمواءمة أنشطتها في مجال التأثير على صناعات القرار مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ودارت مناقشات في البرلمان البرتغالي بشأن أفضل السبل لتنظيم أنشطة التأثير على صناعات القرار، ومن المتوقع أن تبدأ العملية التشريعية قريباً. وأعرب عن كبير تقديره لأي نصيحة تُسدى للدول بشأن طريقة مراعاة منظور حقوق الإنسان في تشريعاتها.

41 - السيدة سرفات (فرنسا): قالت إن وفد بلدها يؤيد وضع قواعد مشتركة لتعزيز احترام الأعمال التجارية لحقوق الإنسان في جميع سلاسل القيمة الخاصة بها. ورغم أن بعض الدول، بما فيها فرنسا،

المداولات التشريعية أو عملية صنع القرار البرلماني. وخلال المناقشات، يُشترط على أعضاء البرلمان أيضاً أن يذكروا ما إذا كان من المحتمل أن يكون للاتصال بشخص مدرج في السجل تأثير على القانون قيد المناقشة. وذكرت أن حكومة بلدها اعتمدت مدونتين لقواعد السلوك لشاغلي المناصب الرفيعة المستوى، بمن فيهم أعضاء الحكومة، تتضمنان مجموعة من القواعد الجديدة التي تركز على التدريب والتوعية، وتعزيز التزامات الإبلاغ قبل تولي المنصب، وضمان شفافية المقابلات مع الأشخاص الساعين إلى التأثير على القرارات، ووضع إطار لمن يتكون مناصبهم. وتتطلع لكسمبرغ إلى الترحيب بالفريق العامل وإلى تبادل آراء بناءة ومثمرة بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان داخل الأعمال التجارية، سواء في لكسمبرغ أو في غيرها.

37 - السيد محمد زيم (ماليزيا): قال إن وفد بلده يود أن يقدم توضيحات لكي يحل مسألة سوء الفهم الذي نشأ فيما يتعلق باستخدام حملات العلاقات العامة من قبل المجلس الماليزي لزيت النخيل للتستر على مخاوف معينة. وأضاف قائلاً إن أكثر من 3 ملايين ماليزي يعملون في قطاع زيت النخيل، بمن فيهم ماليزيون من فئات ضعيفة، وإن حكومة بلده ملتزمة بضمان الاستدامة وحماية حقوق الإنسان في هذا القطاع الصناعي. وقد طُوّر 96 في المائة من قطاع الصناعة ونفد مخططاً وطنياً مستداماً لزيت النخيل، وباتت عملية التعقب إلزامية للحفاظ على مركز التصديق. ولحماية حقوق العمال ومعالجة الشواغل المتعلقة بها، أشار إلى أن حكومة بلده عدّلت القوانين ذات الصلة، من أجل كفالة رعاية أرباب العمل لموظفيهم على نحو أفضل، وأصدرت خطة عمل وطنية بشأن أعمال السخرة. ووضِع نظامٌ على الإنترنت لتمكين الموظفين من تقديم شكاوى إذا شعروا بأنهم محرومون من حقوق معينة.

38 - وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، استمرت المعلومات المضللة عن زيت النخيل بشكل يهدد سبل عيش أولئك الذين يعتمدون على هذا القطاع لتأمين معيشتهم وبت من الضروري القيام بحملات توعية عامة. وأوضح أن القصد من هذه الحملات ليس التستر على المخاوف المتعلقة بزيت النخيل الماليزي، بل تثقيف عموم الناس بشأن التدابير المتخذة لضمان استدامة هذا القطاع، في امتثال تام للالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، وهي تعكس التزام حكومة بلده بمعالجة القضايا في هذا القطاع الصناعي. وستواصل ماليزيا العمل مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر لحماية حقوق وسلامة العاملين في قطاع زيت النخيل.

السياسات، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان تساعد على جعل إشراكهم هذا أمرا ممكنا. وفي هذا الصدد، أعرب وفد بلدها عن رغبته في معرفة كيف يعتزم الفريق العامل معالجة مسألة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان واستخدام الدعاوى القضائية التعسفية ضدهم.

44 - السيدة زينتشينكو (الاتحاد الروسي): قالت إن الوقت قد حان لكي يلاحظ الفريق العامل في تقريره أن المشاركة السياسية للشركات دون إيلاء الاعتبار الواجب لحقوق الإنسان تلحق ضررا بالغا بالتمتع بهذه الحقوق. واعتبرت الأمثلة المحددة على مشاركة الشركات في السياسة والتأثير على صناعات القرار الواردة في التقرير مثيرة للاهتمام، ولكن الوفد الروسي يود أن يتلقى أمثلة إضافية على التأثير على صناعات القرار أو المنافسة غير المبدئين وأن يعرف ما إذا كانا يشكلان انتهاكات للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين. وقد يكون نصف خطوط أنابيب الغاز في قاع البحر الذي كلف ملايين أو ربما بلايين الدولارات، مثلا جيدا على هذه الإجراءات، لأن موردي الغاز المسال سيتمتعون فيما بعد بميزة تنافسية لا يمكن إنكارها في السوق مقارنة بالموردين الذين يستخدمون خطوط الأنابيب.

45 - وقالت إن وفد بلدها يتفق مع واضعي التقرير على أن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان مفيدة في كفالة ألا تؤثر الأعمال التجارية المشاركة في العمليات السياسية تأثيرا سلبيا على حقوق الإنسان. ويجب تنفيذ المبادئ التوجيهية على الصعيد الوطني، علما بأن تحمل الدول والشركات بشكل متزايد مسؤولية مراعاة هذه المبادئ يؤكد طابعها العالمي ومدى أهميتها في تحسين حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم. وبالمثل، أدركت شخصيات روسية تزاول الأعمال التجارية أن الشركات بوسعها من خلال تحسين العوامل المتعلقة بالتنمية المستدامة أن تقلل من المخاطر التي تتعرض لها، وأن تعزز قدرتها التنافسية، وتحسن سمعتها وتسهم بشكل إيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

46 - السيدة يو كايلي (الصين): قالت إن وفد بلدها يساوره قلق بالغ إزاء الإشارة الواردة في تقرير الفريق العامل إلى أن أكبر رابطة صناعية في الولايات المتحدة قد أسهمت في انتهاكات حقوق الإنسان، من خلال أنشطة التأثير على صناعات القرار، ضمن أنشطة أخرى. وخلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، سرح العديد من الشركات الأمريكية موظفين على نطاق واسع، وارتفع معدل البطالة بين النساء والأقليات، مما يسلط الضوء على استحكام التمييز وعدم المساواة داخل المجتمع الأمريكي. واعتبرت أعمال السخرة مشكلة خطيرة في هذا

اعتمدت قواعد مماثلة منذ وقت مبكر جدا، فقد أصبحت المسألة مسألة منافسة عادلة. وستت فرنسا تشريعا رائدا بشأن واجب العناية للشركات الأم والرئيسية، وهي تستغل خبرتها في هذا الشأن للمساهمة في المفاوضات الجارية داخل الاتحاد الأوروبي بشأن مشروع أمر توجيهي يتعلق بواجب العناية. وقالت إن وفد بلدها يؤيد تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالمؤسسات المتعددة الجنسيات، ويود أن يعرف كيف يمكن لعمل الفريق العامل أن يفيد عمل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، الذي يتخذ من جنيف مقرا له.

42 - السيد كينالي (أيرلندا): قال إنه يجري على الصعيد الأوروبي وضع مقترحات تشريعية بعيدة الأثر بشأن حقوق الإنسان الإلزامية والعناية البيئية الواجبة. وفي الوقت نفسه، يمثل تقرير الفريق العامل إسهاما قيما في المشهد المتطور للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ويواصل الفريق العامل تشجيع الدول ومساعدتها في جميع المناطق على وضع خطط عمل وطنية. وانتهت أيرلندا من استعراض تنفيذ خطة عملها الوطنية الافتتاحية، وسيكون التقرير أداة مفيدة عندما تنظر حكومة بلده في المرحلة التالية من وضع السياسات. ومن الأهمية بمكان ضمان إجراء مشاورات هادفة ومتوازنة بين الشركات والجهات الفاعلة الهامة الأخرى، مثل منظمات المجتمع المدني، وسيكون من المفيد الحصول على أمثلة على هذه المشاورات مشفوعة باقتراحات بشأن أفضل السبل لتعزيزها وتحقيقها.

43 - السيدة هاملتون (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان تعكس توافقا عالميا هاما في الآراء بشأن واجب الدول والأعمال التجارية حماية حقوق الإنسان واحترامها. ويعترف وفد بلدها بما للشركات من تأثير في المجال السياسي والتنظيمي، بما في ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وأعرب عن رغبته في أن يؤكد على الطرق التي يمكن بها لهذا التأثير أن يعرض المدافعين عن حقوق الإنسان للخطر. وتثير الدعاوى القضائية التعسفية التي تسعى إلى إسكات أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان قلقا خاصا، لأن سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان لها أهمية قصوى بالنسبة لاحترام المبادئ التوجيهية وتنفيذها. وارتأت أن إشراك مختلف أصحاب المصالح في صياغة السياسات هو أفضل طريقة لضمان الخروج بنتائج فعالة ومتوازنة في مجال

أضرار بحقوق الإنسان من جراء المشاركة المؤسسية والسياسية والتنظيمية. وفي حين أنه من المهم أن تشارك الشركات وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر في المناقشات الوطنية، فإن مشاركتها تحتاج إلى تنظيم، لأنها يمكن أن تؤدي بخلاف ذلك إلى تأثير غير لائق أو ممارسات غير كافية، مما يمكن أن يزيد بدوره من خطر وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان.

50 - وذكرت أن تقرير الفريق العامل قدم أمثلة على كيفية تنظيم أنشطة التأثير على صناع القرار ووضع قوانين ناظمة لتضارب المصالح، وتضمن أمثلة على أفضل الممارسات من حيث الشفافية، التي هي عنصر هام جدا لحماية حقوق الإنسان، لا سيما في سياق مشاركة الشركات في وضع السياسات العامة. وينبغي أن تكون المشاورات مع جميع أصحاب المصلحة هادفة ومتوازنة، وينبغي أن تعقد في أماكن تشاركية وشاملة للجميع ومتنوعة بغية السماح بأقصى قدر من المشاركة في المسائل السياسية والتنظيمية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب ضمان سلامة المدافعين عن حقوق الإنسان، وقد وضع الفريق العامل تقارير ومبادئ توجيهية مختلفة في هذا الصدد، بما في ذلك مبادئ توجيهية بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، ونشرت هذه المبادئ في تموز/يوليه 2021. علاوة على ذلك، قدم الفريق العامل أيضا تقريرا عن الفساد وصلاته بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يمكن أن يكمل التقارير الموجودة، لأنه يتناول ممارسات لا تعد بالضرورة جرائم اقتصادية، ولكنها يمكن أن تؤثر على المناقشات السياسية والتنظيمية.

51 - وأشارت إلى أن الفريق العامل استعرض التقدم المحرز منذ اعتماد المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في تقرير نشر في عام 2020، ونُشرت خريطة طريق للعقد التالي في عام 2021. وستجرى زيارات مقررّة إلى لكسمبرغ وليبيريا والأرجنتين، وكان الفريق العامل قد نظم منتديات إقليمية مختلفة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى منتداه السنوي المقبل المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي سيركز على أصحاب الحقوق. وشجعت جميع الحكومات على حضور المنتدى في جنيف، ودعت جميع الوفود إلى المشاركة في مناقشة متعمقة للتقرير مع ممثلي الدول في اليوم التالي.

52 - السيدة هيذر (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار): قالت إن الأزمات السياسية وأزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية تلحق خسائر فادحة بشعب ميانمار، وتترتب عليها آثار إقليمية خطيرة. ورغم أن جزءا كبيرا من السكان يعيشون تحت خط الفقر

البلد، حيث يُتاجر بألاف الأشخاص كل عام في الولايات المتحدة الأمريكية لهذا الغرض، وهذه المشكلة منتشرة على نطاق واسع في كثير من الصناعات، بما في ذلك العمل المنزلي والزراعة والفلاحة. وتحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتراف بأوجه قصورها في مجال حقوق الإنسان والتفكير فيها، واتخاذ إجراءات لمعالجة أوجه القصور هذه، والكف عن اختراع قضايا حقوق الإنسان في شينجيانغ. علاوة على ذلك، ينبغي لها أن تكف عن تعريض حقوق الإنسان للخطر تحت ستار حقوق الإنسان، وخرق القواعد تحت ستار القواعد، والدوس على القوانين تحت ستار القوانين. وتدعو الصين الفريق العامل إلى إيلاء اهتمام للمسائل المذكورة آنفا في الولايات المتحدة الأمريكية.

47 - السيد الطرشة (الجمهورية العربية السورية): قال إن مؤسسات الأعمال والشركات المتعددة الجنسيات استبعدت من بلده نتيجة للحصار الاقتصادي والجزاءات غير المشروعة المفروضة عليه. وإذا رفعت الجزاءات غير المشروعة، فقد يكون لدى بلده ما يقوله أكثر من ذلك.

48 - السيدة هوبنهايم (رئيسة الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال): قالت، في ما يتعلق بالمزيج الذكي من التدابير، واستنادا إلى المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، إنها تشجع الدول على وضع مجموعة من التدابير لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة التجارية، بما في ذلك خطط العمل الوطنية والسياسة العامة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان واللوائح الوطنية والتدابير الإلزامية. وستواصل الدول أيضا تلقي دعم الفريق العامل لما تبذله من جهود لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن رصد تنفيذ تلك التدابير. ويؤيد الفريق العامل المناقشات والمفاوضات المقرر إجراؤها في جنيف بشأن وضع صك ملزم قانونا بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وقد قدم تعليقات ملموسة على نصه، وسيكون ممثلا في هذه المفاوضات على مستوى الخبراء.

49 - وأضافت قائلة إن الفريق العامل يرصد عن كثب جميع التطورات المتعلقة بالعناية الواجبة الإلزامية، وهو على علم بأن عدة دول سنت قوانين في هذا الخصوص، ويتابع المناقشات داخل الاتحاد الأوروبي بشأن الأمر التوجيهي الجديد المتعلق باستخدام الشركات والذي ساهم الفريق فيه بمدخلاته. وشجعت جميع الدول على إجراء مناقشات مماثلة داخليا والنظر في المزيج الذكي من التدابير المطلوبة في سياقاتها الخاصة، بغية حماية حقوق الإنسان والحيلولة دون إلحاق

وجرائم حرب. ومن بين أحدث أعمالها الوحشية هجومان على مدرسة، خلفا لـ 13 قتيلا، من بينهم سبعة أطفال، وعلى حفل موسيقي أسفر عن مقتل ما يقرب من 100 شخص، من بينهم نساء وأطفال، وخلف عددا أكبر بكثير من الجرحى. وهؤلاء الجرحى في حاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، وبدونها سيرتفع عدد القتلى بالتأكد، ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات حاسمة وفي الوقت المناسب لإنقاذ الأرواح.

56 - وفيما يتعلق بالانتخابات الصورية التي تخطط لها الطغمة العسكرية، فإن هذه الأخيرة ليس لها أساس قانوني ولا دعم شعبي، وتحاول اكتساب شكل من أشكال الشرعية بإجراء انتخابات صورية. ومما زاد من تقاوم الحالة أن القوات المسلحة لا تملك صلاحيات قانونية لتنظيم انتخابات؛ وكانوا يحتجزون القادة السياسيين المنتخبين كرهائن ولا يمكن الوثوق بهم لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة ومستقلة؛ ودمروا فعليا سيادة القانون وقضوا على وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني. علاوة على ذلك، لا يمكن إطلاقا أن تكون الانتخابات التي تسيطر عليها القوات المسلحة حلا قصير الأجل أو طويل الأجل للأزمة، لأنها لن تؤدي على الإطلاق إلى انتقال ديمقراطي حقيقي. بل إن هذه الانتخابات لن تؤدي إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار في البلاد والمنطقة، وإلى سيطرة عسكرية دائمة مع الإفلات التام من العقاب. ولن يكون هناك أي ضمان للعودة الآمنة والكرامة للاجئين الروهينغا، وسيظل شعب ميانمار، وخاصة الأقليات الإثنية، عرضة لخطر الفظائع العسكرية ما لم تحاسب القوات المسلحة وتخضع للإشراف الديمقراطي.

57 - وارتأى أن الحل المستدام الوحيد للحالة في ميانمار هو الانتقال الذي لا رجعة فيه إلى ديمقراطية اتحادية، وضعت من أجلها خريطة طريق، استنادا إلى ميثاق الديمقراطية الاتحادية. ويعكس هذا الميثاق التزام أصحاب المصلحة ببناء دستور ديمقراطي اتحادي جديد يقوم على الحقوق الأساسية والشمول. ولكي يكون الانتقال إلى الديمقراطية الحقيقية انتقالا فعالا، يحتاج شعب ميانمار إلى الحماية والمساعدة الإنسانية ووضع حد لإفلات المؤسسة العسكرية من العقاب كما يحتاج إلى دعم ملموس من جيرانه ومنطقته وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي اتخاذ تدابير مثل فرض حظر على الأسلحة وجزاءات محددة الهدف ضد النظام العسكري، ويلزم القيام بمشاركة جدية مع الحكومة وعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ والمجتمع المدني المحلي والمنظمات غير الحكومية. وينبغي إحالة الأدلة التي جمعتها آلية التحقيق المستقلة لميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية، كما يلزم إنشاء مؤسسات قضائية وأمنية خاضعة للمساءلة. ويلزم توسيع

ويصارعون انعدام الأمن الغذائي والتشرد الداخلي، تواصل القوات العسكرية استخدام القوة بشكل غير متناسب بالقصف الجوي وشن هجمات على الهياكل المدنية وقتل المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ولا يزال شعب الروهينغا وغيره من الطوائف النازحة يعيش في محنة عسيرة، حيث يسعى الكثيرون إلى ملاذ آمن من خلال القيام برحلات برية وبحرية خطيرة. وتصاعدت الاشتباكات العسكرية عبر الحدود، مما عرض جميع المجتمعات المحلية للخطر وحال دون عودتها المستدامة من بلدان مثل بنغلاديش، التي ما برحت تتحمل عبء استضافة نحو مليون لاجئ من الروهينغا.

53 - وأضافت قائلة إن ثمة حاجة إلى استراتيجية دولية منسقة يشارك فيها جميع أصحاب المصلحة في عملية انتقال ديمقراطي شاملة للجميع تقودها ميانمار. وتتولى الأمم المتحدة قيادة الجهود الرامية إلى دعم العودة إلى الحكم المدني، بناء على الشروط التالية: وقف القصف الجوي وحرق الهياكل الأساسية المدنية؛ وتقديم المساعدة الإنسانية دون تمييز؛ وإطلاق سراح جميع الأطفال والسجناء السياسيين؛ ووقف تنفيذ أحكام الإعدام؛ وحماية أونغ سان سو تشي والوصول إليها؛ وتهيئة الظروف المواتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة للاجئين الروهينغا. وأوضحت النساء والشباب في مخيمات اللاجئين أنهم بحاجة إلى المشاركة مباشرة في المناقشات والقرارات المتعلقة بمستقبلهم من أجل حماية وضمان حقوقهم في المواطنة وحرية التنقل والأمن.

54 - وذكرت أنه سيجري تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا وجميع أصحاب المصلحة لإيجاد سبل ملموسة للحد من معاناة السكان. وبما أن عددا أكبر بكثير من الناس سيضطرون إلى الفرار من العنف، فإنها تشجع الرابطة على وضع إطار إقليمي لحماية اللاجئين والمشردين. وأصبح هذا الإطار أكثر إلحاحا في ضوء العودة القسرية لبعض مواطني ميانمار. ويحتاج لاجئو الروهينغا إلى الحصول على التعليم وتنمية مهاراتهم للتخضير لمستقبلهم، وستبذل جهود تعاونية مع قادة البلدان المجاورة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة التعاون الإسلامي لتحقيق هذه الغاية. ووجهت المنظمات الإثنية المسلحة الرئيسية وحكومة الوحدة الوطنية نداء مشتركا لعقد منتدى يشمل الجميع لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية والحماية لجميع المحتاجين. وأطلق أيضا منبر للمرأة والسلام والأمن لتسليط الضوء على احتياجات النساء المتضررات من النزاع في ميانمار، وقيادتهن كعوامل للتغيير.

55 - السيد تون (ميانمار): قال إن القوات المسلحة ارتكبت انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ترقى إلى مستوى جرائم ضد الإنسانية

ولاحظ أن محكمة العدل الدولية وجدت أن طلب غامبيا بموجب اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها قابل للتطبيق.

61 - ولا يزال الاتحاد الأوروبي يؤيد توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي اعتمده رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ولكنه أعرب عن شعوره بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذه. كما أعرب عن أمل وقد بلده، بالتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي، في أن يتمكن من تقديم مشروع قرار مشترك إلى اللجنة يتناول الانتهاكات والتجاوزات المستمرة لحقوق الإنسان في ميانمار، ومن ضمنها ما يرتكب من انتهاكات وتجاوزات بحق الروهينغيا والأقليات الأخرى. وارتأى أن الحوار لا يزال ضروريا مع جميع الأطراف للعودة إلى الطريق المفضي إلى الديمقراطية، وسيكون مما يثير الاهتمام معرفة ما إذا كانت المبعوثة الخاصة ترى أي احتمالات في هذا الصدد. وقد عين الاتحاد الأوروبي، أسوة برابطة أمم جنوب شرق آسيا وغيرها من المنظمات، مبعوثا خاصا معنا بميانمار، وسيكون من دواعي التقدير إجراء تقييم لتعاونهم. وقال إنه يرحب أيضا بإجراء تقييم للعملية المنسقة لإيصال المعونة في سياق المساعدة الإنسانية.

62 - السيدة بادماساري (إندونيسيا): قالت إن وفد بلدها يرحب بالمناقشات الرامية إلى إيجاد حل دائم للأزمة في ميانمار وحماية حقوق الإنسان لجميع الطوائف المتضررة، بما في ذلك الأقليات الإثنية والدينية. وينبغي أن يظل وقف الأعمال القتالية والتنفيذ الكامل والفعال لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط على رأس الأولويات، إلى جانب المشاركة الشاملة لجميع أصحاب المصلحة، من أجل تحقيق سلام مستدام في ميانمار. وينبغي بذل جهود لضمان إيصال المساعدة الإنسانية بشكل آمن وبتنسيق جيد. وأضافت إن إندونيسيا ملتزمة التزاما كاملا باستعادة السلام والاستقرار في المنطقة، وهي على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لدعم الجهود التي تقودها رابطة أمم جنوب شرق آسيا في هذا الصدد. وينبغي تقديم معلومات عن الكيفية التي يمكن بها لرابطة أمم جنوب شرق آسيا أن تتعاون مع الأمم المتحدة لكي تتسق معها الجهود الرامية إلى تيسير حل الأزمة.

63 - السيد دينغر (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن وفد بلده يدين القمع المستمر الذي يمارسه النظام العسكري، ودعا إلى اتخاذ إجراءات منسقة وفرض حظر دولي على الأسلحة لحرمان القوات المسلحة من الأسلحة والإيرادات. ومن الضروري أن تتوقف الدول الأعضاء عن نقل الأسلحة وبيعها المستمرين. والقوات المسلحة لم تبد أي استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي، ورفضت مرارا جهود رابطة

ولاية المبعوث الخاص، ورحب بتقديم اقتراحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول الأعضاء أن تجعل هذه الولاية أكثر فعالية.

58 - السيد تشينداونغسي (تايلند): قال إن إحلال السلام والاستقرار والازدهار في ميانمار أمر بالغ الأهمية بالنسبة لوفد بلده، الذي دعا جميع الأطراف المعنية إلى اتخاذ خطوات جديّة نحو وقف التصعيد ووقف العنف، والبدء في المشاركة البناءة لإيجاد حلول سياسية سلمية تعود بالنفع على شعب ميانمار. وتحت تايلند جميع الجهات الفاعلة المعنية بالأمر على ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لشعب ميانمار. وأضاف إن الدبلوماسية والحوار عنصران رئيسيان في حل النزاعات، على عكس الاغتراب، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا مؤهلة تأهيلا جيدا للمساعدة على خلق بيئة تقضي إلى إيجاد حل سياسي سلمي في ميانمار. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأن يعالج العنف المرتكب وأن يسعى إلى إيجاد وسائل وطرائق مجدية لوضع حد للقتال.

59 - وأضاف قائلا إنه ينبغي الاضطلاع بعمل الأمم المتحدة والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار بالتعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا واستكمالاً لعملها، وينبغي أن يشمل ذلك التعاون بناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة. والرابطة تقف على أهبة الاستعداد لدعم جهود المبعوثة الخاصة. وينبغي ألا يشعر أي طرف بأنه سيكون في وضع الخاسر. وبالنظر إلى التاريخ الطويل والمعقد للنزاع والعنف في ميانمار، لا يمكن أن تكون هناك إجابة بسيطة أو دخيلة. واعتبر الإصلاح والحل السياسي السلمي عمليتين وينبغي أن يكون الفائزون الحقيقيون في نهاية هاتين العمليتين هم شعب ميانمار. ومن الأهمية بمكان تقديم المساعدة الإنسانية الكافية وفي الوقت المناسب، من غير تسييس، ورغم أن تايلند ساهمت بالفعل في الجهود الرامية إلى زيادة الأمن الغذائي وتبرعت بلفاحات مضادة لكوفيد-19، فإنها مستعدة لأن تفعل أكثر من ذلك.

60 - السيد فوراكس (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار مزريّة وتحد عمليات الإغلاق الداخلي إلى حد كبير من إمكانية الحصول على معلومات ومن القدرة على تقديم المساعدة الإنسانية. ويقف الاتحاد الأوروبي إلى جانب شعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا والأقليات الأخرى، وسيسعى بلا كلل إلى محاسبة الطغمة العسكرية والقوات المسلحة وقوات الأمن عن الجرائم التي ارتكبتها. وأعرب عن تأييد وفد بلده الكامل للعمل الذي قامت به آلية التحقيق المستقلة لميانمار والمحكمة الجنائية الدولية،

القرار قبل انعقاد مؤتمر القمة المقبل لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بغية إيصال المساعدة الإنسانية وأججت التوترات بإعدام ناشطين مؤيدين للديمقراطية. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية العميق إزاء اعتزام القوات المسلحة إجراء انتخابات في عام 2023، وسط تصعيد عمليات القمع للمعارضة السياسية، لأنه يستحيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة بينما يُقتل المرشحون السياسيون أو يسجنون أو يجبرون على الفرار من البلاد، ومن المحتمل أن تؤدي هذه الانتخابات إلى أعمال عنف أشد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات قوية لدعم شعب ميانمار، ومنع ارتكاب المزيد من الفظائع، والنهوض بالتحول الديمقراطي. والمجتمع المدني والطوائف الإثنية والجماعات المؤيدة للديمقراطية في ميانمار، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، شركاء راغبون وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمهم دعما جديا. وسيكون من المفيد معرفة الإجراءات الأخرى التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتقييد إمداد القوات المسلحة بالأسلحة.

66 - السيد مارتينييه (فرنسا): قال إن وفد بلده لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وقد أدان بشدة الانقلاب العسكري في عام 2021 وجميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تلت ذلك. وأضاف قائلاً إن فرنسا تحث القوات العسكرية في ميانمار على وضع حد لهذه الانتهاكات، واستعادة سيادة القانون، والشروع في عملية ديمقراطية صادقة وشاملة للجميع، وستواصل تعزيز الكفاح من أجل وضع حد لإفلات المسؤولين عن ارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين من العقاب. ومسؤولية الطغمة العسكرية صارخة، وأعمالها تشكل تهديدا للاستقرار الإقليمي. وأدت الأزمة السياسية الناجمة عن الانقلاب إلى تردي الوضع الإنساني الحرج أصلا، مما أدى إلى نزوح قسري لنحو مليون شخص إضافي، بالإضافة إلى ملايين اللاجئين الروهينغا الذين أُجبروا على الفرار من ديارهم في عام 2017. وتؤكد فرنسا تضامنها مع شعب ميانمار وتحث الطغمة العسكرية وما يسمى بالسلطات الحاكمة على وقف أعمال العنف التي ترتكبها والتعاون مع آلية الأمم المتحدة.

67 - السيد عبد الله (بنغلاديش): قال إن بلده يتأثر بشكل مباشر وشديد بالحالة في ميانمار، ولا يزال ملتزما بإيجاد حل دائم للأزمة. ورغم أن وفد بلده يثني على الجهود التي بذلتها المبعوثة الخاصة خلال زيارتها الأخيرة إلى كوكس بازار، فإنه يعرب عن شديد أسفه لعدم تمكنها من الذهاب إلى ولاية راخين، حيث يتصاعد النزاع بين القوات المسلحة وجيش أركان. وهذا النزاع يدعو لقلق متزايد، لأنه يمكن أن يزيد من تدهور الاستقرار الإقليمي بسبب عمليات نزوح جديدة. ولكفالة المساءلة، تدعو بنغلاديش الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة في ميانمار إلى دعم آليات المساءلة الجارية التابعة لمحكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية والتعاون معها. وبعد تقاعلها مع لاجئي الروهينغا، ينبغي للمبعوثة الخاصة أن توضح رسالتها المقصودة إلى الأمم المتحدة، وإلى مجلس الأمن على وجه الخصوص، لضمان حماية المدنيين النازحين والراغبين في العودة. علاوة على ذلك، أعرب وفد بلده عن رغبته في

أمم جنوب شرق آسيا وتوافق الآراء المكون من خمس نقاط، وعرقلت إيصال المساعدة الإنسانية وأججت التوترات بإعدام ناشطين مؤيدين للديمقراطية. وأعرب عن قلق الولايات المتحدة الأمريكية العميق إزاء اعتزام القوات المسلحة إجراء انتخابات في عام 2023، وسط تصعيد عمليات القمع للمعارضة السياسية، لأنه يستحيل إجراء انتخابات حرة ونزيهة بينما يُقتل المرشحون السياسيون أو يسجنون أو يجبرون على الفرار من البلاد، ومن المحتمل أن تؤدي هذه الانتخابات إلى أعمال عنف أشد. ويتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات قوية لدعم شعب ميانمار، ومنع ارتكاب المزيد من الفظائع، والنهوض بالتحول الديمقراطي. والمجتمع المدني والطوائف الإثنية والجماعات المؤيدة للديمقراطية في ميانمار، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية، شركاء راغبون وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعمهم دعما جديا. وسيكون من المفيد معرفة الإجراءات الأخرى التي يمكن أن يتخذها المجتمع الدولي لتقييد إمداد القوات المسلحة بالأسلحة.

64 - السيد إيزوندو بيلدن (المكسيك): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء شدة العنف العسكري، وانتهاك حقوق الإنسان للسكان المدنيين، والتوترات المتزايدة بين القوات المسلحة لميانمار وجيش أركان في ولاية راخين. ومن الضروري معالجة الأسباب الجذرية للحالة، حتى تحصل أضعف الطوائف على الحماية التي تحتاجها. وفي هذا الصدد، من المهم تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والكريمة والأمنة لشعب الروهينغا إلى ميانمار، وهذا الأمر يلزمه تنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي وضعته رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لا سيما وقف العنف، وإيصال المساعدة الإنسانية دون عوائق في جميع أنحاء البلد، وتنفيذ توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين. وينبغي للمبعوثة الخاصة أن تبين كيف يمكن لعمل اللجنة أن يساعد على تعزيز ولايتها.

65 - السيدة أوهري (ليختنشتاين): قالت إن وفد بلدها يشاطر الشواغل المتعلقة بالحالة الإنسانية في ميانمار ويرغب في الحصول على معلومات أكثر عن التحديات الراهنة، من حيث تقديم المساعدة الإنسانية والوصول إلى من يحتاجها. وقالت إنها ترحب أيضا بالحصول على تفاصيل إضافية عن تنفيذ قرار الجمعية العامة الذي اتخذ في العام الماضي، لا سيما عن الأحكام المتعلقة بحظر الأسلحة. وتكرر ليختنشتاين دعوات مجلس الأمن لإصدار قرار يفرض حظرا على الأسلحة على ميانمار، بالإضافة إلى عقوبات أخرى مستهدفة، وإحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي اتخاذ هذا

تستخدمها المبعوثة الخاصة لكفالة دخول المعونة الإنسانية وإيصالها في الوقت المناسب.

71 - السيد غايسلر (ألمانيا): قال إن حالة حقوق الإنسان في ميانمار قد ازدادت تدهورا وبلغت الدرك الأسفل بعد إعدام أربعة من أعضاء المعارضة وقتل عشرات المدنيين. وطالب القوات المسلحة بالوقف الفوري لجميع انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، والإفراج عن جميع السجناء السياسيين، واتخاذ خطوات محددة لتخفيف حدة التصعيد. وقال إن وفد بلده يشيد بالناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال المعونة وقادة المجتمعات المحلية والصحفيين والعاملين في مجال الرعاية الصحية والمربين، الذين يخاطرون بحياتهم لتخفيف المعاناة وتوثيق الفظائع وتقديم المعونة الإنسانية. وتؤيد ألمانيا توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي وضعته رابطة أمم جنوب شرق آسيا، لأنه يوفر وسيلة للتوصل إلى حل من خلال الحوار، وتشعر بقلق عميق إزاء عدم إحراز تقدم في تنفيذه. وهي ملتزمة التزاما قويا بتحسين حالة اللاجئين الروهينغيا ولن تتخلى عن هدف عودتهم الآمنة والطوعية في ظل أفضل الظروف الممكنة. علاوة على ذلك، أعرب عن تأييد حكومة بلده لجهود آلية التحقيق المستقلة لميانمار وتعترم التدخل في قضية الإبادة الجماعية المعروضة على محكمة العدل الدولية. وسيكون من دواعي التقدير الحصول على مزيد من التوجيه بشأن كيفية دعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا في تنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط، وبشأن أفضل طريقة للحد من العنف العسكري.

72 - السيدة زينتشينكو (الاتحاد الروسي): قالت إن جميع الأطراف يجب عليها أن تتخلى بضبط النفس وألا تصعد أعمال العنف أو تزيد من استقطاب مشاعر عامة الناس في ميانمار. وينبغي لنظام ني بي تاو أن يؤكد من جانبه التزامه بالدستور، لأن هذا يحدد موعدا لانتهاة فترة حكم الطوارئ. واعتبرت اعتزام إجراء انتخابات برلمانية في عام 2023 عامل استقرار أيضا من شأنه أن يعزز إمكانية التنبؤ بالوضع السياسي في البلاد، ولكن من المقلق أن الجماعة المتطرفة المعارضة تواصل تقويض الجهود الرامية إلى استعادة السلام في البلاد.

73 - وأضافت قائلة إن المجتمع الدولي يجب أن يساعد على تطبيع الحالة في ميانمار دون التدخل في شؤونها الداخلية. وارتأت أن السياسات التي يدعمها عدد من الدول لتهديد ميانمار وممارسة الضغط عليها من خلال الجزاءات لا تؤدي إلا إلى حصّ العناصر المتطرفة على ارتكاب أعمال عنف عادة ما تكون موجهة ضد المدنيين.

الحصول على تفاصيل أخرى عن الكيفية التي تعتمزم بها المبعوثة الخاصة كفالة التآزر مع المبعوثين الآخرين لميانمار.

68 - السيدة إينانج أورنيكول (تركيا): قالت إن وفد بلدها يثني على جهود المبعوثة الخاصة لإبقاء الوضع في ميانمار وقضية الروهينغيا على رأس جدول أعمال المجتمع الدولي، ويرحب بزيارتها الأخيرة إلى ميانمار والمنطقة، والرجاء معقود على أن تؤتي ثمارها في المستقبل القريب. واعتبرت انخراطها مع الأطراف في البلد بغية استئناف العملية السياسية خطوة إيجابية. وذكرت أن تركيا تعارض بشدة أي نوع من الانقلابات أو التدخل العسكري في السياسة، وتدين بشدة الانقلاب العسكري الذي وقع عام 2021، وأعربت عن قلقها العميق إزاء التدهور السريع لحقوق الإنسان والوضع الإنساني في ميانمار. وقد انضمت حكومة بلدها إلى مختلف المبادرات والمنابر الدولية، بغية توجيه الانتباه إلى هذه المسألة، وهي تعلق أهمية كبيرة على مشاركة آليات الأمم المتحدة في معالجة الحالة ودعم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

69 - وطالبت بتحسين ظروف السكان الروهينغيا الذين يعيشون في ميانمار وارتأت ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى إيجاد حل قابل للتطبيق للأزمة، لأن التطورات الأخيرة يمكن أن تقلل بشكل خطير من احتمالات العودة الطوعية والأمنة والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغيا من بنغلاديش إلى ميانمار. وحكومة بنغلاديش جديرة بالثناء لأنها فتحت أبوابها للمدنيين الأبرياء، ولاستضافتهم لأكثر من خمس سنوات. وينبغي للمبعوثة الخاصة أن توضح كيف يمكن دعم ولايتها من أجل كسر حلقة العنف المفرغة.

70 - السيد محمد زيم (ماليزيا): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء محنة الروهينغيا والمجتمعات النازحة الأخرى من ولاية راخين، والتي تقاومت بسبب الانقلاب العسكري في عام 2021، مما أدى إلى نزوح داخلي لمليون شخص إضافي ودفع آلاف آخرين إلى الفرار إلى البلدان المجاورة، بما في ذلك ماليزيا. وقال إن حكومة بلده تؤيد الجهود الرامية إلى إيجاد حل للأزمة في ميانمار، بما في ذلك توافق الآراء المكون من خمس نقاط لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم بنشاط الجهود الرامية إلى إنهاء العنف وتحسين الحالة على أرض الواقع. وتثني ماليزيا على مبادرة الأمم المتحدة لمعالجة الأزمة الإنسانية عن طريق زيادة استجابتها، ولكنها تأسف لنقص التمويل وتقر بأهمية إمكانية الوصول. وسيكون من المفيد معرفة الاستراتيجيات التي

76 - السيدة يو كايلي (الصين): قالت إن وفد بلدها يتطلع إلى عودة السلام والاستقرار إلى ميانمار. وقد التزمت الصين دائما بنهج موضوعي ومحايد من خلال المشاركة النشطة مع جميع الأطراف في البلد وبذل كل جهد ممكن لتيسير المحادثات فيما بينها. وقالت إن وفد بلدها يؤيد معالجة رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساءلة ويشجع المجتمع الدولي على احترام سيادة ميانمار واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها الوطنية، إضافة إلى مساعدة جميع أصحاب المصلحة على التحرك نحو الحوار والمصالحة، وفقا لمصالح ورغبات الشعب. وطالبت بإيجاد حل مناسب ضمن الأطر الدستورية والقانونية لميانمار.

77 - وفي ضوء الأثر الدائم لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والحاجة الملحة والمستمرة للمساعدة الإنسانية في ميانمار، ارتأت أنه من الأهمية بمكان كفالة وصول هذه المساعدة وفعاليتها. وستواصل الصين تزويد ميانمار بلقاحات مضادة لكوفيد-19 من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمضي قدما في الإنتاج المشترك للقاحات. ويتطلب حل قضية الروهينغيا إجراء مناقشات ودية بين ميانمار وبنغلاديش، وكان كلا البلدين يتواصلان بشأن مسألة الإعادة إلى الوطن من خلال الآليات ذات الصلة. وأحرز تقدم كبير نحو تحقيق دفعة أولى من عمليات الإعادة إلى الوطن، وستواصل الصين بذل جهود إيجابية تحقيقا لهذه الغاية.

78 - السيدة هيزر (المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار): قالت إن ولاية المبعوثة الخاصة قد أنشئت على الفور في أعقاب أحداث عام 2017 التي أثرت على مجتمع الروهينغيا. ولا يزال هؤلاء السكان يشكلون جزءا أساسيا من الولاية، حيث إن بنغلاديش تستضيف أكثر من مليون لاجئ منذ أكثر من خمس سنوات وهذه الحالة غير مستدامة. وبناء على ذلك، من المهم أن يجد المجتمع الدولي سبلا لدعم بنغلاديش، وتأمين الظروف المواتية في الوقت ذاته لعودة اللاجئين الروهينغيا، الذين يريدون العودة إلى أماكنهم الأصلية بصحة أسرهم ويلزم ضمان حماية وأمن هؤلاء اللاجئين، ومن المهم دراسة كيفية تهيئة هذه الظروف المواتية في ولاية راخين في سياق الحالة العامة في البلد. ولذلك ينبغي تعزيز ولايتها في سياق الأزمة المتعددة الأبعاد الناجمة عن الانقلاب. وينبغي النظر في الأسباب الجذرية لنزوح الروهينغيا والطوائف الأخرى، لا سيما في مناطق النزاع القائم.

79 - وفيما يتعلق بالأزمة المتعددة الأبعاد، أصبح من الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى العمل مع جميع أصحاب المصلحة والعمل في

وللوفد الروسي أيضا رأي سلبي في استمرار بعض البلدان في استخدام المنابر المتعددة الأطراف، لا سيما الأمم المتحدة، لتسييس الحالة في ميانمار وإدارة المناقشات حول الموضوع بصورة تصادمية. ويؤيد الاتحاد الروسي طموح رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى استكشاف سبل مختلفة لمعالجة الحالة في ميانمار وحولها، بما في ذلك حل المسائل الإنسانية عن طريق تقديم المساعدة إلى المحتاجين. وينبغي أن تستند الجهود الجماعية التي تبذلها رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط إلى التعاون الوثيق مع نظام ني بي تاو.

74 - السيدة ديل (النرويج): قالت إن وفد بلدها يشعر بقلق عميق إزاء تدهور الحالة في ميانمار، وتصاعد العنف ضد المدنيين، وأثره على النساء والأطفال في ولاية راخين وغيرها. وهناك حاجة إلى مواصلة التركيز على الوضع المزري للفئات المهمشة، بما في ذلك السكان الروهينغيا. وأعربت عن تقديرها للجهود الرامية إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن الضروري إقامة تعاون قوي بين هذه الرابطة والأمم المتحدة. وتؤيد النرويج عمل المبعوثة الخاصة، لا سيما عملها بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وأعربت عن رغبة النرويج في معرفة كيف يمكنها أن تعزز على نحو أفضل المشاركة الإقليمية في تنفيذها.

75 - السيد ماغوساكي (اليابان): قال إن وفد بلده يشعر بقلق عميق إزاء عدم اتخاذ إجراءات لتحسين حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ميانمار في أعقاب الانقلاب، وأعرب عن أسفه للهجمات الأخيرة على المدنيين، بمن فيهم الناشطون المؤيدون للديمقراطية، فضلا عن استمرار احتجاج أونغ سان سو تشي وأشخاص آخرين، على الرغم من النداءات الدولية المتكررة للإفراج عنهم. ولم تؤد هذه الأعمال إلا إلى تأجيج النزاع وزيادة عزلة ميانمار في المجتمع الدولي. وستواصل اليابان دعم جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا لتحسين الحالة، وتحث بقوة القوات العسكرية لميانمار على العمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للحالة باتخاذ إجراءات ملموسة لوقف العنف فورا، والإفراج عن المعتقلين، وإعادة النظام السياسي الديمقراطي إلى سابق عهده، وتنفيذ توافق الآراء المكون من خمس نقاط الذي طرحته رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وتأمل اليابان في أن تتحسن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ميانمار بطريقة تعكس إرادة الشعب، وهي على استعداد لمساعدة المبعوثة الخاصة في الاضطلاع بولايتها. وفي هذا الصدد، أعرب عن تقديره لأي اقتراحات بشأن كيف يمكن للدول الأعضاء أن تدعم المبعوثة الخاصة.

هذا المشروع داخل مختلف أجهزة الأمم المتحدة وحظي بتأييد كبير، وسيُنظر في سبيل إدراجه في الجهود التعاونية مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والتي ستكون طليعة الجهود الشاملة المتعلقة بتوافق الآراء المكون من خمس نقاط. وتمكنت الأمم المتحدة من الإسهام بقواعدها ومعاييرها في العملية، إلى جانب استراتيجيات مبتكرة لمساعدة الرابطة في مجال التنفيذ. وقام أيضا بعض التعاون مع الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الاتحاد، ولكن لا يزال من الضروري وضع استراتيجية دولية أكثر تنسيقا.

رُفعت الجلسة الساعة 17:30.

تعاون أوثق وأكثر تعمقا مع المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا المعني بميانمار. وإذا قرر المجتمع الدولي أن الحوار والمشاركة أمران هامان، وأن هناك حاجة إلى وساطة، فربما ينبغي أن تشمل ولايتها أيضا هذين العنصرين. وفي الوقت الراهن، فإن مسألة التواصل مع جميع أصحاب المصلحة غير واضحة، وهناك حاجة إلى مزيد من العمل لبناء الثقة اللازمة للاستجابة لإرادة الشعب والتحرك نحو تحول ديمقراطي. وفي سياق التعاون المستمر مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نشأ العديد من القضايا التي لم يجر تناولها بالضرورة من خلال توافق الآراء المكون من خمس نقاط، بما في ذلك توافق آراء شعب الروهنغيا وأفضل طريقة للعودة إلى الحكم المدني، بما يتماشى مع إرادة الشعب.

80 - وفي حين أن الحلول تحتاج إلى أن يقودها ويمتلكها شعب ميانمار، وأن تستند إلى رغباته واحتياجاته، فإنها تحتاج أيضا إلى دعم الوحدة الإقليمية. وذكرت أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا لها أهمية مركزية في تلك الوحدة الإقليمية أسوة بالبلدان المجاورة التي لها حدود مشتركة مع ميانمار. ويلزم سد الفجوات وبناء فهم مشترك، من أجل مراعاة الاحتياجات المعرب عنها، لا سيما فيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية. وعلى الرغم من أنه طُلب إليها العمل وفقا لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط، فإن من المهم جدا أيضا معالجة معاناة الشعب، كما أن المساعدة الإنسانية المقدمة كجزء من توافق الآراء المكون من خمس نقاط يجري توجيهها عن طريق القوات المسلحة وهي لا تصل إلى من هم في أمس الحاجة إليها. ولذلك يلزم توسيع نطاق إيصال المساعدة الإنسانية، باستخدام جميع القنوات الممكنة، بما في ذلك الشبكات الإنسانية المحلية.

81 - وأكدت في ختام كلمتها الأهمية البالغة لبناء أوجه تآزر في الجهود الرامية إلى معالجة الحالة. وقالت إنها ما برحت تعمل عن كثب مع نظيرها في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وكذلك مع رئيس الرابطة ووزراء خارجيتها، وجميعهم أكدوا ضرورة التعاون من أجل التنفيذ الفعال لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط. وأدى عدم إحراز تقدم في التنفيذ إلى بعض الإحباط، وأشارت إلى أنها عملت خلال زيارتها لميانمار على تسليط الضوء على مؤشرات أداء معينة. وعُرضت تدابير محددة على الطغمة العسكرية لكي تتخذ إجراءات بشأنها، وفقا للنقاط الخمس الواردة في توافق الآراء. وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية، انضمت المنظمات الإثنية الرئيسية في مناطق النزاع القائم إلى حكومة الوحدة الوطنية لمناقشة مشروع لتقديم المعونة على نحو أكثر شمولا. ونوقش